التحولات الإقتصادية في إنكلترا خلال عهد الملك ريتشارد الثاني

(١٣٧٧- ١٣٩٩)

Economic Transformations in England during the Reign of King Richard II (1377–1399)

سجى جمهوري حميد

saja.hameed1704b@coeduw.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د ابتسام سلمان سعيد

ibtessam.said@coeduw.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد _ كلية التربية للبنات _ قسم التاريخ

التحولات الإقتصادية في إنكلترا خلال عهد الملك ريتشارد الثاني(١٣٧٧- ١٣٩٩)

سجى جمهوري حميد

أ.م.د. ابتسام سلمان سعيد

الملخص :

تناقش هذه الدراسة التحولات الاقتصادية التي شهدتها إنكلترا خلال عهد الملك ريتشارد الثاني (١٣٧٧–١٣٩٩)، بوصفه مرحلة مفصلية في إعادة تشكيل الاقتصاد الإنكليزي في أواخر العصور الوسطى. فقد تزامنت هذه المدة مع انخفاض ملموس في أسعار الحبوب والمنتجات الزراعية، مقابل ارتفاع مستمر في الأجور الاسمية والحقيقية، إلى جانب توسّع ملحوظ في الاقتصاد الرعوي، ولا سيما تربية الأغنام وتجارة الصوف، فضلًا عن تنامي قطاعات الصناعة، خاصة النسيج والتعدين.

تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في التساؤل عمّا إذا كانت هذه التحولات تعكس استجابة ظرفية للصدمة الديموغرافية والمناخية التي أعقبت وباء الموت الأسود، أم أنها تمثّل تحوّلًا بنيويًا أعمق في أسس الاقتصاد الإقطاعي التقليدي. وتجادل الدراسة بأن هذه التغيرات لم تكن مؤقتة، بل أسهمت في ترسيخ مسار اقتصادي جديد اتسم بمرونة أكبر، وبروز أوضح لاقتصاد السوق والعمل المأجور.

تعتمد الدراسة منهجًا كميًا مدعومًا بالتحليل البنيوي التاريخي، من خلال تتبع مؤشرات الأسعار والأجور وتحليل التحولات القطاعية في الزراعة والرعي والصناعة. وتخلص إلى أن عهد ريتشارد الثاني شكّل نقطة انعطاف اقتصادية حقيقية، أعادت تشكيل العلاقات الإنتاجية وأنماط الاستهلاك والتبادل، وأسهمت في تقويض بعض ركائز الاقتصاد الإقطاعي، ممهّدةً لتحولات اقتصادية أوسع في أواخر العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث المبكر.

الكلمات المفتاحية (إنكلترا، الموت الأسود، الإقطاع، الأجور والأسعار، ريتشارد الثاني)

Abstract

This study examines the economic transformations that happened in England during the reign of King Richard II (1377–1399), treating

this period as a pivotal phase in the reconfiguration of the English economy in the later medieval. That era coincided with a marked decline in the prices of grain and agricultural produce, alongside a sustained rise in both nominal and real wages. It also witnessed a notable expansion of the pastoral economy—particularly sheep farming and the wool trade—as well as growth in industrial sectors, especially textiles and mining.

The study is grounded in a central research problem that asks whether these changes merely represented a short-term response to the demographic and climatic shocks that followed the Black Death, or whether they reflected a deeper structural transformation in the foundations of the traditional feudal economy. It argues that these developments were not temporary, but rather contributed to the consolidation of a new economic trajectory characterised by greater flexibility, a more pronounced role for market mechanisms, and the expanding importance of wage labour.

Methodologically, the study adopts a quantitative approach supported by historical structural analysis, tracing trends in prices and wages and examining sectoral changes in agriculture, pastoralism, and industry. It concludes that the reign of Richard II constituted a genuine economic turning point, reshaping productive relations as well as patterns of consumption and exchange, undermining key pillars of the feudal economy, and paving the way for broader economic transformations in the later medieval and the early modern period.

Key words (England, The Black Death, feudalism, wages and prices**,** Richard II**)**

المقدمة

كانت إنكلترا خلال عهد الملك ريتشارد الثاني (١٣٧٧–١٣٩٩) مسرحًا لتحولات اقتصادية لافتة، تجلّت في الانخفاض الحاد لأسعار المنتجات الزراعية، ولا سيما الحبوب، بالتوازي مع ارتفاع ملحوظ في أجور العمل. كما شهد الاقتصاد الرعوي نموًا متزايدًا، لاسيما في قطاع تربية المواشي، وعلى وجه الخصوص الأغنام، وهو ما عزّز بدوره من توسّع تجارة الصوف، التي شكّلت أحد أعمدة الاقتصاد الإنكليزي في أواخر العصور الوسطى. وفي

الوقت نفسه، عرفت الصناعة تحسنًا ملموسًا بفضل توسّع صناعة المنسوجات، إلى جانب نمو قطاعات التعدين والصناعات المعدنية، وتُعد تلك المؤشرات دالة على بداية تحوّل اقتصادي.

تنطلق الدراسة من إشكالية محورية وهي: إلى أي مدى يمكن اعتبار التحولات الاقتصادية في عهد ريتشارد الثاني تحوّلًا بنيويًا في بنية الاقتصاد في إنكلترا، وهل كانت استجابة ظرفية ومؤقتة لأزمات سكانية ومناخية عابرة؟ يفترض هذه المبحث أن تلك التغيرات لم تكن مجرد نتائج قصيرة الأمد، بل مثّلت بداية مسار تدريجي نحو تفكك الاقتصاد الإقطاعي التقليدي، لصالح أنماط أكثر مرونة ترتكز على السوق والعمل المأجور.

وبناءً على ذلك، يسعى المبحث إلى الإجابة عن سؤالين جوهريين: ما طبيعة التحولات الاقتصادية التي شهدتها إنكلترا خلال عهد ريتشارد الثاني، وما جذورها البنيوية؟ وكيف أسهمت تلك التحولات في إعادة تشكيل التجارة الإنكليزية في أواخر العصور الوسطى؟

يهدف هذه المبحث الى إبراز السياق التاريخي للتحولات الاقتصادية في إنكلترا أواخر القرن الرابع عشر، عبر توضيح العلاقة بين الأزمات الديموغرافية والمناخية من جهة، والتغيرات الهيكلية في قطاعات الزراعة، والرعي، والصناعة من جهة أخرى، كما تسعى إلى تقييم ما إذا كان عهد ريتشارد الثاني قد شكّل فعلًا نقطة تحوّل في مسار الاقتصاد الوسيط نحو أنماط أكثر انفتاحًا ومرونة.

أولًا: الكساد الزراعي (تراجع الأسعار وتحول نمط الإنتاج التقليدي)

مثّلت تداعيات وباء الموت الأسود[١](The Black Death) ، منتصف القرن الرابع عشر نقطة تحوّل حاسمة في بنية الاقتصاد الزراعي في إنكلترا، وقد شهد عهد ريتشارد الثاني (١٣٧٧–١٣٩٩) ذروة تلك التحولات، لاسيما من حيث الانخفاض الحاد في أسعار الحبوب وتبدّل أنماط الإنتاج الزراعي[٢].

يهدف هذا المبحث إلى تحليل العوامل المناخية والديموغرافية والبنيوية التي أسهمت في ذلك التحوّل، من خلال دمج المنهج الكمي مع تحليل الأطر الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة. من أجل تسليط الضوء على طبيعة الأزمة الزراعية خلال تلك

المدة، وقياس مدى تأثيرها واتساع نطاقها، سيتم اعتماد المنهج الكمي، من خلال تحليل جدول بياني يوضح مؤشرات أسعار الحبوب والمنتجات الحيوانية، إلى جانب مؤشري الأجور الفعلية[٣] والاسمية[٤]، يهدف التحليل إلى تتبع التحولات التي طرأت على مستويات الأسعار والأجور خلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر، وبشكل خاص في الربع الأخير منه.

بعد عرض المؤشرات الكمية، سيتم التعمق في تفسير تلك التحولات من خلال تحليل العوامل الاقتصادية والديموغرافية والسياسية التي أسهمت في نشوء الأزمة، مع التركيز على انعكاساتها الداخلية في بنية الإنتاج الزراعي والعلاقات الاجتماعية في الريف الإنكليزي.

الجدول رقم (١) مؤشر أسعار الحبوب والمنتجات الحيوانية وأجور العمال[5].

السنوات	مؤشر أسعار الحبوب	مؤشر أسعار منتجات اللحوم والالبان	مؤشر الأجور الاسمية للعمال	مؤشر الأجور الحقيقية للعمال
١٣٧١_١٣٧٥	١٣٤	١٠٧	٧٢	٦٠
١٣٧٦_١٣٨٠	٩٦	١٠٥	٧٤	٦٩
١٣٨٦_١٣٩٠	٨٣	٩٧	٧٢	٧٥
١٣٩١_١٣٩٥	٩٧	٧٣	٧٢	٧٤
١٣٩٦_١٤٠٠	١٠٥	١٠١	٧٧	٧٠

تُظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه تراجعًا ملحوظًا في مؤشر أسعار الحبوب، بما في ذلك القمح والشعير وغيرها من المحاصيل الأساسية، فقد سجّلت المدة الممتدة بين عامي ١٣٧٦ و١٣٨٠ انخفاضًا نسبته ٢٨ .٣٦% مقارنة بالسنوات ١٣٧١–١٣٧٥، واستمر المنحى التراجعي بشكل واضح خلال الأعوام ١٣٨٦–١٣٩٠، ليصل إلى ٣٨% قياسًا ببداية العقد السابع من القرن الرابع عشر، كما حافظت الأسعار على انخفاضها في المدة ١٣٩٠–١٣٩٥ بنسبة ٢٧ .٦١% مقارنة بعام ١٣٧٠، غير أنّ السنوات الخمس الأخيرة من القرن شهدت تحسنًا طفيفًا، إذ ارتفعت أسعار الحبوب بنسبة ٢١. ٦٤% عن مستوياتها في مطلع العقد السابع من القرن نفسه[٦].

تشير البيانات بوضوح إلى أن أسعار الحبوب والمحاصيل الرئيسة شهدت خلال العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر انخفاضًا حادًا ومتقلبًا، ما يثير تساؤلًا حول العوامل الاقتصادية والبيئية والمؤسساتية التي أدّت إلى هذا التراجع الملحوظ بعد عام ١٣٧٦، وكيف انعكس على الاقتصاد الزراعي والمالي في إنكلترا.

إنّ تحليل الظاهرة يُعدّ ضروريًا لفهم طبيعة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت وباء الموت الأسود، وساهمت في تشكيل بنية الاقتصاد الريفي في تلك المرحلة المهمة من التاريخ الإنكليزي. لا شك أن التراجع الحاد في الأسعار الزراعية خلال العقود التي أعقبت تفشي الموت الأسود لم يكن نتيجة عامل منفرد، بل كان حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والديموغرافية التي حاول المؤرخون تفسيرها من زوايا متعددة، ويُعد أبرز تلك العوامل الانخفاض الكبير في عدد السكان، والذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية، في مقابل استمرار أو حتى فائض في الإنتاج، ما أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، وبالتالي انخفاض الأسعار بشكل ملحوظ(٧).

في هذا السياق، يشير المؤرخ مارك بيلي (Mark Bailey) إلى أن أحد المحركات الأساسية لذلك التراجع السعري كان التراجع الديموغرافي الحاد، فقد أدت الموجة الأولى من الطاعون إلى وفاة ما يقرب من ٣٥% من السكان، بينما ساهمت الموجات اللاحقة، التي وقعت أعوام ١٣٦١–١٣٦٢، ١٣٦٩، و١٣٧١، في تعميق ذلك الانخفاض السكاني، لدرجة أن عدد السكان انخفض بنحو ٥٠% بحلول منتصف سبعينيات القرن الرابع عشر(٨).

في الإطار التفسيري ذاته، يتبنى المؤرخ الاقتصادي بروس كامبل، الطرح نفسه، مؤكدًا أن الانخفاض الحاد في الأسعار الزراعية كان مرتبطًا مباشرة بالأثر الديموغرافي المدمر الذي خلّفه الطاعون، فقد ألقى كامبل باللائمة على الصدمة الديموغرافية المتكررة الناتجة عن الموت الأسود، مشيرًا إلى أن: **"الموت الأسود وتفشيه المتكرر سبّبا صدمة ديموغرافية هائلة، استنزفت الاقتصاد ببطء من خلال منع أي انتعاش سكاني أو استقرار في الطلب. لقد أدت الموجات المتعاقبة للوباء، على مدى ثلاثين عامًا، إلى تقليص الطلب على الحبوب، وبالتالي ساهمت في انخفاض أسعارها"**(٩).

تزامن الانخفاض في عدد السكان مع تحسن كبير في إنتاجية المنتجات الزراعية بعد عام ١٣٧٥، ويُعزى ذلك إلى تحسّن المناخ ووفرة الأمطار وانتظامها، عقب مدة طويلة من التقلبات المناخية وسوء الأحوال الجوية، وقد ساهم التحسن في رفع إنتاجية الأراضي الزراعية، لاسيما في المحاصيل الحقلية مثل الحبوب، مما أدى إلى فائض في الإنتاج، ونتيجة لتراجع الطلب بسبب انخفاض عدد السكان، شهدت الأسواق انخفاضًا في الأسعار، إذ لم تعد قادرة على استيعاب الكميات المتزايدة من المحاصيل(١٠).

من المهم الإشارة إلى أن التحسن الزراعي الذي شهدته إنكلترا بعد عام ١٣٧٥ سبقه فصل طويل من الاضطرابات المناخية، التي أثّرت بصورة مباشرة في قدرة الأراضي على الإنتاج. فقد تزامنت الموجة الأولى من الطاعون (١٣٤٨–١٣٤٩) مع مدة اتسمت ببرودة ورطوبة واضحة، أدّت إلى تراجع نمو المحاصيل، وخاصة الحبوب التي كانت العمود الفقري للاقتصاد الزراعي في ذلك الوقت(١١).

أسهمت تلك الظروف، إلى جانب الوفيات الجماعية الناجمة عن الطاعون، في فشل موسم الحصاد لعام ١٣٤٩ بشكل كارثي، وتشير الأدلة المناخية إلى أن موسمي ١٣٥٠ و١٣٥١ لم يكونا أفضل حالًا، بل كانا من أسوأ الأعوام مناخيًا من حيث البرودة المفرطة وكثرة الأمطار، مما أدى إلى تكرار فشل الحصاد(١٢).

وقد استمرت المرحلة المناخية القاسية – التي غلبت عليها البرودة والرطوبة والعواصف لما يقارب عقدين، مما أعاق عودة الإنتاج الزراعي إلى مستويات ما قبل وباء الموت الأسود. لكن منذ منتصف سبعينيات القرن الرابع عشر، بدأت الظروف المناخية تميل تدريجيًا نحو الدفء، الأمر الذي انعكس إيجابًا على نمو المحاصيل وتحسن الإنتاج الزراعي في إنكلترا وأوروبا الغربية عمومًا، واستمر ذلك التحسن لما يقارب عقدين، وأسهم في زيادة إنتاجية الحبوب ووفرة المحاصيل في وقت لم يكن فيه الطلب قد تعافى بعد، نتيجة التراجع السكاني(١٣).

كانت السنوات ١٣٧٦ و١٣٧٧ و١٣٧٨ من اكثر الفترات التي شهدت انتاجًا وفيرًا من القمح والشعير والشوفان، ويبدو أن عوائد تلك السنوات كانت أكثر إثارة للاهتمام عند مقارنتها بالإنتاج المنخفض المستمر في الحقب الأخرى، إذ كانت من بين أكثر السنوات

سخاءً على الإطلاق، تليها عن كثب المدة ١٣٨٦-١٣٨٨، وقد استمر الإنتاج الوفير للقمح والشعير طوال خمسينيات وستينيات القرن الرابع عشر(١٤).

فضلًا عن ذلك، لاحظ بعض المؤرخين أن تحسّن الأحوال المناخية بعد عام ١٣٧٦ أسهم في تراجع تأثير الأوبئة الزراعية التي كانت تؤثر سلبًا على الزراعة في الحقب السابقة، ولا سيما تلك المرتبطة بالأمراض الفطرية التي كانت تُصيب محاصيل الحبوب وتؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها. على سبيل المثال، سُجّل في عام ١٣٦٦ انخفاض كبير في إنتاج القمح في مزرعة كنيسة المسيح في ميرشام(Christ Church manor in Mersham)، حيث أشار المسؤول المحلي إلى أن السبب يعود إلى انتشار واسع للعفن الفطري (fungal blight)كما سجلت قصور أخرى تابعة للكنيسة عوائد منخفضة في العام نفسه، يُحتمل أنها كانت نتيجة الظروف المرضية ذاتها، وفي عام ١٣٦٧، تعذّر جني محصول الفاصولياء بسبب ضعف النمو، كما تعرّض محصول القمح للتلف بسبب العفن، وقد استمر ضعف الإنتاج في ميرشام خلال تلك المدة بسبب استمرار انتشار الأمراض الفطرية، وخلال أوائل ستينيات القرن الرابع عشر، أصبح العفن الفطري ظاهرة مستوطنة في مقاطعة كينت، حيث تم توثيقه سنويًا تقريبًا في عدد من العقارات التابعة للكنيسة بين عامي ١٣٦٠ و١٣٦٥. ومع ذلك، بدأت حدة الأوبئة الزراعية بالانخفاض تدريجيًا في السنوات اللاحقة، مما ساعد على تحسن إنتاج الحبوب وزيادة كميتها المعروضة في الأسواق(١٥).

من العوامل الأخرى التي ساهمت في تراجع أسعار المنتجات الزراعية بعد عام ١٣٧٦، التحول في نمط الإنتاج الزراعي عقب وباء الموت الأسود، فقد عمد العديد من ملاك الأراضي إلى تفضيل زراعة الحبوب على البقوليات، نظرًا إلى أن الحبوب تتطلب أيدي عاملة أقل، في ظل النقص الكبير في اليد العاملة الناتج عن الوباء، وقد أدى ذلك التحول إلى توسيع المساحات المزروعة بالحبوب، مما أسفر عن وفرة ملحوظة في كمياتها، وساهم بالتالي في انخفاض أسعارها(١٦).

تشير الأدلة الوثائقية إلى حدوث انتعاش واسع النطاق ومستدام في إنتاج الحبوب من قبل الفلاحين خلال ستينيات القرن الرابع عشر، بلغ ذروته في أوائل سبعينيات القرن ذاته، فعلى سبيل المثال، في قرية فيرينغ (Fearing) الواقعة في مقاطعة إسكس، انخفض إنتاج

الحبوب بين عامي ١٣٤٨ و١٣٥٥ بنسبة تقارب الثلث مقارنة بالمستويات المسجلة خلال المدة ١٣٣١-١٣٤٧، غير أنه بحلول المدة ١٣٦٧-١٣٧٢، تعافى الإنتاج ليصل إلى ما نسبته ١١% فوق مستوى ما قبل الطاعون. وبالمثل، في كينغستون (Kingston) في مقاطعة سوفولك، عاد إنتاج الحبوب إلى مستوياته السابقة للوباء بحلول عامي ١٣٧٤-١٣٧٥، أما في مقاطعة دورهام (Durham)، فقد بلغ إنتاج الحبوب ذروته في مرحلة ما بعد الطاعون خلال أوائل سبعينيات القرن الرابع عشر[١٧].

إلى جانب ذلك، توجد مؤشرات قوية على أن ملاك الأراضي بدأوا بالفعل في توسيع رقعة الأراضي الزراعية قبل عام ١٣٨٠، فقد شهدت ستينيات القرن الرابع عشر زيادة ملحوظة في إقبال الفلاحين المالكين على استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، وتكوين حيازات زراعية أكبر، فعلى سبيل المثال، في عام ١٣٦٥، كانت نسبة الأراضي العرفية (customary land) المهجورة تتراوح بين ١٦% و٢٥% في أربعة عقارات تقع في مقاطعة ديربيشاير (Derbyshire)، ولكن بحلول عام ١٣٧٥، تم استصلاح الأراضي بالكامل في ثلاثة من تلك العقارات، بينما ظل فقط ١١% من الأراضي غير مأهولة في العقار الرابع، كما سُجّلت زيادة في عدد المستأجرين الذين امتلكوا أكثر من قطعة أرض واحدة في مناطق مثل شرق ميدلاندز (East Midlands) وعقار أسقف وينشستر (Estate of the Bishop of Winchester)، وفي أوائل سبعينيات القرن الرابع عشر، ارتفع متوسط حجم الحيازة الزراعية بنسبة لا تقل عن ٢٧% مقارنة بما كانت عليه في أربعينيات القرن، وقد بلغ النمو في بعض الحالات ٨٣%، ويُشير ذلك بوضوح إلى أن الفلاحين تمكنوا من توسيع حيازاتهم الزراعية، وهو ما ساهم بدوره في زيادة إنتاج الحبوب[١٨].

إلى جانب ذلك، شكّلت التغيرات في أنماط حيازة الأراضي عاملًا مهمًا أسهم في تحسين إنتاج الحبوب وزيادة المعروض منها، وهو ما انعكس في انخفاض أسعارها خلال الربع الأخير من القرن الرابع عشر. فقد أدت تداعيات الموت الأسود إلى نقص حاد في اليد العاملة الزراعية، الأمر الذي فرض تحديات على كبار ملاك الأراضي، ودفع الكثير منهم إلى التخلي عن أسلوب الإدارة المباشرة لأراضيهم الزراعية. وبدلًا من ذلك، لجأ هؤلاء الملاك إلى تأجير أراضيهم لفلاحين أثرياء أو لمزارعين مستقلين من ذوي الحيازات الصغيرة، والذين

كثّفوا استغلال تلك الأراضي بهدف تحقيق عوائد اقتصادية، وعلى الرغم من أن بعض الملاك اعتبروا التأجير حلًا مؤقتًا، فإن الاتجاه السائد كان يميل تدريجيًا نحو نظام التأجير كخيار دائم، وقد أسهمت تلك التحولات في توسيع نطاق زراعة المحاصيل الحقلية، ولاسيما الحبوب، مما أدى بدوره إلى وفرة في الإنتاج وساهم جزئيًا في انخفاض الأسعار[١٩].

في ضوء ما سبق، يتضح أن مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، والتي ترجع معظمها إلى النصف الثاني من القرن الرابع عشر عقب وباء الموت الأسود، قد أسهمت بشكل مباشر في زيادة وفرة الحبوب، ونتيجة لذلك، شهدت الأسواق فائضًا في المعروض من الحبوب بعد عام ١٣٧٥، مما أدى بدوره إلى انخفاض تدريجي في أسعارها.

ثانياً: ازدهار الاقتصاد الرعوي وتربية الحيوانات

لم تقتصر التغيرات السعرية على الحبوب فحسب، بل شملت أيضًا المنتجات الحيوانية كاللحوم والألبان. وتشير بيانات الجدول (١) إلى أن أسعار المنتجات شهدت تراجعًا طفيفًا بنسبة نحو ١,٩% خلال المدة ١٣٧٦–١٣٨٠، وهو انخفاض أقل حدة من تراجع أسعار الحبوب الذي بلغ قرابة ٢٨%، واستمر الاتجاه النزولي خلال العقدين التاليين، إذ انخفضت الأسعار بنسبة ٧,٦% بين ١٣٨٠ و١٣٩٠، ثم تراجع أشد بنحو ٢٤ .٧% في المدة ١٣٩١–١٣٩٥، ما يعكس اضطراب السوق الزراعية بعد الأزمات الديموغرافية والاقتصادية. غير أن الأسعار أظهرت تعافيًا ملحوظًا في أواخر القرن الرابع عشر، إذ ارتفع المؤشر إلى ١٠١ خلال المدة ١٣٩٦–١٤٠٠، مما يشير إلى بداية مرحلة استقرار نسبي في السوق الحيوانية والزراعية على حد سواء [٢٠].

لكن لماذا كان التراجع في أسعار المنتجات الحيوانية أقل حدة مقارنة بأسعار الحبوب؟ يبدو أن هناك عوامل عدة وراء ذلك، من أبرزها أن الطلب على المنتجات الحيوانية لم يتراجع بنفس الوتيرة التي شهدتها أسعار الحبوب، إذ ظل الطلب على اللحوم والألبان ثابتًا، سواء للاستهلاك المحلي أو التبادل التجاري، قد يعود ذلك جزئيًا إلى تحسن القدرة الشرائية للفلاحين، نتيجة لزيادة الأجور الاسمية للعمال، مما أدى إلى رفع مستوى معيشتهم واستهلاكهم الغذائي، ذلك التحسن سمح للفلاحين باستهلاك كميات أكبر من اللحوم، وفي

هذا السياق، أشار الباحث كريستوفر داير، إلى أن الفلاحين في العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر بدأوا يستهلكون كميات أكبر من اللحوم(٢١).

فضلاً عن ذلك، تشير الأدلة التاريخية إلى أن الثروة الحيوانية في ستينيات وسبعينيات القرن الرابع عشر تأثرت بتراجع في كميات إنتاجها نتيجة للأوبئة والأمراض التي أصابتها، مما أدى إلى انخفاض كبير في أعداد الأغنام والأبقار، ذلك التراجع في المعروض من المنتجات الحيوانية أسهم في استقرار أسعارها نسبيًا مقارنةً بأسعار المحاصيل الزراعية، التي شهدت زيادة في الإنتاج على سبيل المثال، بحلول أواخر سبعينيات القرن الرابع عشر، تعرضت بعض المناطق لوباء أثر على الماشية، مما أدى إلى انخفاض أعدادها بشكل ملحوظ، ففي قصر دير رامزي (Ramsey Abbey) في ووربويز (Warboys)، انخفض عدد الأبقار من ٢٨ بقرة في عام ١٣٦٣ إلى ٩ فقط بحلول عام ١٣٧٤، ولم يُستعاد القطيع حتى عام ١٣٩٣، كما اختفى قطيع البقر بالكامل من قصر كنيسة المسيح في تشارتهام (Chatham) وإيست فارلي (East Farley)، وفي قصر آخر، تقلص عدد الأبقار من ٣٤ بقرة في عام ١٣٧٢ إلى ١٦ فقط بحلول عام ١٣٧٨(٢٢).

مع زيادة معدلات وفيات الماشية، وفي ظل تلك الظروف، جاء قرار الاعتماد بشكل أساسي على التكاثر للحفاظ على القطعان هذا من شأنه أن يقلل من النفقات، ولكن كان لذلك القرار عواقب سلبية، على وجه الخصوص، زاد الاعتماد على التكاثر من انتشار الأمراض المعدية، وهي ظاهرة كانت واضحة بشكل خاص في حالة الأغنام، كما أن التكاثر لمدة طويلة جدًا يؤدي إلى أن الأغنام تصبح أقل قدرة على تحمل الطقس القاسي وأكثر عرضة للأمراض، في أواخر القرن الرابع عشر، تم الإبلاغ عن أن بعض الأغنام في ويسبيك كانت غير قادرة على إنتاج الصوف، وهو ما يبدو أنه إشارة إلى جرب الأغنام، إذ يعتبر فقدان الصوف من الأعراض الرئيسية لذلك المرض. الجدير بالذكر أن تلك الحالات من الأغنام الصلعاء تكررت في ويسبيك، حيث حدثت في سنوات متتالية بين ١٣٩٦ و١٣٩٨، ومما يشير إلى أن الجرب قد أصبح راسخًا في القطيع، واستغرق عدة سنوات حتى يتم التخلص منه، الأمر انعكس بوضوح في زيادة معدلات الوفيات، ففي المدة بين ١٣٧٧

و١٣٩٥، كانت معدلات الوفيات لا تتجاوز ٧% فقط، لكن في الأعوام ١٣٩٦-١٣٩٧ ارتفعت إلى ١١. ٥%[٢٣].

من المحتمل أن ذلك التأثير انعكس على عرض المنتجات الحيوانية في الأسواق، إذ أدى انخفاض أعداد المواشي إلى تراجع المعروض منها، في حين استمر الطلب عليها، قد يكون التوازن بين العرض المحدود والطلب المستمر قد ساهم في استقرار أسعار المنتجات الحيوانية، رغم الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها تلك المدة [٢٤].

من جانب آخر، أدى انخفاض أسعار الحبوب بعد عام ١٣٧٦ إلى تراجع إيرادات الملاك، مما دفعهم إلى إجراء تغييرات في نمط الإنتاج واستخدامات الأراضي، فقد اتجه العديد من الملاك إلى تحويل أراضيهم من الزراعة التقليدية إلى الأنشطة الرعوية، التي تتطلب عددًا أقل من الأيدي العاملة، مما جعلها أكثر ربحية في ظل نقص العمالة، جاء ذلك التحول استجابة للظروف الاقتصادية الجديدة، إذ فرض التراجع السكاني وانخفاض توفر القوى العاملة إعادة توزيع للموارد بما يتلاءم مع الواقع المتغير، وقد وجد المزارعون والملاك أن تربية الماشية وإنتاج السلع الرعوية يمثلان خيارًا أكثر كفاءة من حيث التكلفة، لاسيما وأن أسعار المنتجات الحيوانية ظلت مستقرة نسبيًا مقارنة بأسعار الحبوب التي شهدت انخفاضًا ملحوظا[٢٥].

ونتيجةً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت وباء الموت الأسود، شهدت إنكلترا توسعًا ملحوظًا في مساحات الأراضي العشبية الدائمة، وهو ما رافقه نمط جديد من إعادة التنظيم السكاني، فقد أدى تراجع الزراعة التقليدية وزيادة الاعتماد على النشاط الرعوي إلى حركة تنقل واسعة للسكان، وتراجع الاستيطان الريفي في عدد من المناطق، مما أسفر عن هجر العديد من القرى وتحويل أراضيها المزروعة سابقًا إلى مراعي، وتُعد قرية مايدنويل (Maidwell) في مقاطعة لينكولنشاير (Lincolnshire) مثالًا واضحًا على ذلك التحول، إذ انخفض عدد سكانها من نحو ١٥٠ قرويًا في المدة ما بين ١٣٢٧ و١٣٣٢ إلى ٢٥ بالغًا فقط بحلول عام ١٣٧٩، ثم إلى أقل من عشر عائلات بعد مرور نصف قرن[٢٦].

وفي هذا السياق، أصبحت الثروة الحيوانية تمثل مصدر دخل بالغ الأهمية، لا سيما بالنسبة للملاك، إذ شهدت عائدات تربية الماشية—وخاصة الأغنام—ارتفاعًا ملموسًا. وعلى

الرغم من التراجع النسبي في أرباح بيع الصوف، فإن بيع الحيوانات نفسها، مثل الأغنام والخنازير، أصبح يشكل ركيزة رئيسية لتحسين العائدات، إذ لم يعد يُنقل القطيع إلى القصور التابعة كما في السابق، بل عُرض للبيع في الأسواق المحلية، وقد أسهم التحول في تشجيع الفلاحين على الانخراط في تربية الأغنام، مدفوعين بارتفاع أسعارها، كما أدى إلى ازدياد استهلاكهم من لحم الضأن، في انعكاس واضح للتغير في أنماط الإنتاج والاستهلاك داخل الاقتصاد الريفي المتحول(٢٧).

لم تقتصر تلك التحولات على الأغنام فحسب، بل شملت أيضًا الخنازير والثيران، التي توجّهت الأسواق نحو بيعها بشكل متزايد، مما يعكس قدرة الاقتصاد الريفي على التكيّف السريع مع متغيرات العرض والطلب، وعلى الرغم من أن تلك التعديلات في إدارة الثروة الحيوانية لم تؤدِّ إلى زيادة كبيرة في قيمة الأرض كأصل ثابت، فإنها وفّرت وسائل أكثر مرونة وابتكارًا لتعزيز الإيرادات(٢٨).

تلك التعديلات في استراتيجيات الإنتاج الزراعي تعكس قدرة الملاك والمسؤولين على التكيف مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، مما جعلهم قادرين على مواجهة التحديات وتغيير التوازن في إيراداتهم بما يتناسب مع متطلبات السوق في تلك المدة الصعبة(٢٩).

في هذا السياق، يمكن القول إن الاقتصاد الرعوي شهد ازدهارًا ملحوظًا في أواخر القرن الرابع عشر، حيث تزايدت مساحة الأراضي المخصصة لرعي الماشية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تقلص المساحات الزراعية بمعدل يقارب الضعف، وبحلول ١٣٠٠، كان هناك فدان واحد من المراعي الدائمة مقابل كل فدان من الأراضي الزراعية، ولكن بحلول عام ١٥٠٠، تغيرت النسبة لتصبح حوالي فدانين من العشب مقابل فدان واحد من الأراضي الزراعية، فضلا عن ذلك، كانت هناك عدة ملايين من الأفدنة من المراعي المؤقتة المتاحة سنويًا على الأراضي البور، يُفسر وجود الكثير من المراعي بذلك الشكل الميزة النسبية في إنتاج الصوف في البلاد، إذ كانت الأغنام هي الحيوانات الرئيسية التي تتغذى على العشب بشكل رئيسي(٣٠).

واستكمالًا لهذا المسار التصاعدي في الاعتماد على النشاط الرعوي، استمر توسيع قطعان الماشية تدريجيًا، إذ أُعيد بناؤها حتى استُعيدت مستوياتها التي كانت سائدة قبل تفشي وباء الموت الأسود، ولم يتوقف الأمر عند حدود التعافي، بل شهدت أعداد الماشية ازدهارًا ملحوظًا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الرابع عشر، لتبلغ ذروتها في تلك المدة، وقد ترتب على ذلك أن أصبحت نسبة الماشية إلى الأراضي المزروعة تعادل ضعف ما كانت عليه خلال أواخر القرن الثالث عشر(٣١).

وفي إطار التحول ذاته نحو الأنشطة الرعوية والبدائل الزراعية، برزت تربية الأرانب كنشاط جديد، إذ شهدت تربية الأرانب ازدهارًا ملحوظًا في الربع الأخير من القرن الرابع عشر، ويُحتمل أن يكون ذلك نتيجة لعدة عوامل: قبل الموت الأسود، كان إنتاج الأرانب منخفضًا وكان موجهًا في الغالب للاستهلاك المحلي في المنازل. ومع ذلك، كانت الأرانب تقدم بعض الفرص التجارية في الأسواق الفاخرة، ولكن كانت إمكانات التسويق محدودة بسبب ارتفاع أسعار الأرانب و انخفاض الدخل لمعظم الناس في إنكلترا(٣٢).

في سياق التحولات الديموغرافية والاقتصادية التي أعقبت وباء الموت الأسود، شهدت إنكلترا انخفاضًا حادًا في عدد السكان، ترتب عليه تراجع كبير في الطلب على الحبوب وتقلص في المساحات المزروعة، غير أن الانكماش الزراعي رافقه تحسن في القوة الشرائية لشرائح واسعة من المجتمع، وهو ما أدى إلى تغير واضح في أنماط الاستهلاك وتزايد الإقبال على السلع الكمالية التي كانت تُعد في السابق من قبيل الرفاهية(٣٣).

وقد جاءت تربية الأرانب ضمن ذلك التحول، إذ بدأ يُنظر إليها لا بوصفها مصدرًا غذائيًا منزليًا فحسب، بل كسلعة تجارية تُستهلك على نطاق أوسع، خاصة في الأوساط الثرية والطبقة الوسطى الناشئة، ومع تحسن الظروف الاقتصادية خلال العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر، ارتفع الطلب على منتجات الرفاهية مثل الصوف الفاخر، الأقمشة الراقية، أدوات المائدة المصنوعة بعناية، والسلع الجلدية، ما خلق بيئة ملائمة لازدهار تجارة الأرانب، لا سيما في ما يتعلق بفرائها، كما كان لتربية الأرانب مزايا اقتصادية واضحة مقارنة بزراعة الحبوب، إذ كانت أقل كلفة من حيث الإنتاج واليد العاملة، وهو ما جعلها خيارًا جذابًا

لملاك الأراضي في ظل ارتفاع الأجور بعد الطاعون، كما أن الطلب على لحوم الأرانب شهد بدوره ازديادًا ملحوظًا نتيجة تحسن مستويات المعيشة وتنامي القدرة الشرائية[٣٤].

من العوامل المساعدة أيضًا على نمو ذلك النشاط، تزامن مدة الازدهار بين عامي ١٣٧٠ و١٣٩٠ مع طقس دافئ نسبيًا، ما ساهم في تعزيز الإنتاج وتكاثر الأرانب. وبذلك، يمكن القول إن تنامي إنتاج الأرانب وارتفاع الطلب عليها في أواخر القرن الرابع عشر كانا نتيجة مباشرة لمجموعة من المتغيرات المتداخلة، التحسن الاقتصادي، التحولات الاجتماعية، الظروف المناخية المواتية، وتغير أنماط الاستهلاك. وقد تحولت الأرانب تدريجيًا من سلعة هامشية تُستهلك في نطاق محدود، إلى عنصر فاعل ضمن الاقتصاد الزراعي والتجاري في إنكلترا، إذ أصبحت تعكس مكانة اجتماعية لدى الطبقات الميسورة، وتندرج ضمن مظاهر أسلوب الحياة الفاخر في أواخر العصور الوسطى[٣٥].

ونتيجة لازدياد الطلب على لحوم الأرانب وفرائها، شهدت تربيتها توسعًا كبيرًا خلال العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر، ففي ثمانينيات القرن، ازدهر الإنتاج في أبرز مناطق تربية الأرانب بشرق إنكلترا، مثل لاكنهيث(Lakenheath)، وبراندون، وميثوولد(Methwold)، على سبيل المثال، ارتفع إنتاج لاكنهيث الواقعة في سوفولك، من نحو ٨٥٠ أرنبًا سنويًا في سبعينيات القرن إلى حوالي ٣٦٠٠ أرنب في الثمانينيات، أما في براندون، فقد تضاعف الإنتاج أربع مرات، بينما شهدت ميثوولد قفزة لافتة في الإنتاج من نحو ٣٥٠ أرنبًا عام ١٣٥٠ إلى ٩٥٠٠ أرنب في تسعينيات القرن نفسه[٣٦].

فضلًا عن تزايد الطلب، أسهمت عوامل بيئية وتنظيمية أخرى في توسّع تربية الأرانب خلال أواخر القرن الرابع عشر، فقد أدّت التغيرات المناخية، لا سيما تحسّن الأحوال الجوية ودفء الطقس بعد عام ١٣٧٥، إلى خفض معدلات النفوق الشتوي بين الأرانب، التي كانت تُعرف بحساسيتها الشديدة للبرد والرطوبة، وإلى جانب ذلك، أسهمت الابتكارات في الإدارة، مثل الاستثمار في بناء أبراج المراقبة والنُزل الحجرية، وتوظيف عمالة موسمية إضافية، في الحد من الخسائر الناجمة عن الحيوانات المفترسة والصيادين غير القانونيين[٣٧].

أسهمت التحسينات في إدارة تربية الأرانب والزيادة الملحوظة في أعدادها في تنشيط الاقتصاد المحلي في المناطق التي ازدهر فيها ذلك النشاط، فقد أصبحت الأرانب، في ظل

ركود سوق الحبوب، مصدرًا بديلًا ومهمًا للدخل، واكتسبت قيمة اقتصادية خاصة خلال مدة الانكماش، كما ساعدت في خلق فرص عمل في القرى والمدن المجاورة لـ(warrens)، أي أماكن تربيتها، حيث ازدهرت الحرف المرتبطة بها مثل صناعة الملابس، فضلا عن ازدهار تجارة الفراء(٣٨).

في ضوء ما تقدم، يتّضح أن تربية الأرانب في العصور الوسطى لم تكن مجرد نشاط ربحي تقليدي، بل شكّلت أحد الأعمدة الحيوية لاقتصاد المناطق الفقيرة، حيث ساعدت في تعويض التراجع في عوائد الزراعة التقليدية، وقد أظهرت تلك الأنشطة، بما في ذلك الصيد وتربية الأرانب، قدرة بعض المجتمعات المحلية على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، من خلال اعتماد استراتيجيات مرنة وبديلة للاستثمار في الموارد المتاحة. وبذلك، تجسّد تربية الأرانب مثالًا على الابتكار المحلي في مواجهة الأزمات الاقتصادية ضمن السياق الريفي المتحول في أواخر العصور الوسطى(٣٩).

ثالثاً: تحسن سوق العمل (ارتفاع الأجور الاسمية والحقيقية)

على عكس الانخفاض الذي طرأ على أسعار الحبوب والمنتجات الحيوانية، شهدت الأجور الاسمية والحقيقية للعمال والحرفيين خلال العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر ارتفاعًا ملحوظًا، ما يعكس تحسنًا نسبيًا في سوق العمل. وتشير البيانات الواردة في الجدول(١) إلى أن الأجور الاسمية قد ارتفعت بنسبة ٢. ٧٨٪ خلال المدة الممتدة بين عامي ١٣٧٦ و١٣٨٠، مقارنة بما كانت عليه في السنوات ١٣٧٠–١٣٧٥، مع حفاظها على مستويات ثابتة نسبيًا في مطلع سبعينيات القرن ذاته.

خلال المدة ما بين ١٣٨٦ و١٣٩٥، استقرت الأجور الاسمية عند معدلاتها السابقة دون تراجع يُذكر، لكنها عاودت الارتفاع في السنوات الخمس الأخيرة من القرن، حيث سجلت زيادة بنسبة ٦. ٩٤٪ مقارنة بالمستويات المسجّلة في أوائل سبعينيات القرن الرابع عشر.

في الوقت ذاته، شهدت الأجور الحقيقية (المعدّلة وفقًا لتغيرات الأسعار) ارتفاعًا ملحوظًا، ما يعكس تحسنًا فعليًا في مستوى معيشة العمال، فقد سجلت الأجور الحقيقية زيادة بنسبة١٥,٠٪ خلال المدة ١٣٧٦–١٣٨٠ مقارنةً بالسنوات ١٣٧١–١٣٧٥، واستمر ذلك

الاتجاه التصاعدي خلال السنوات التالية، ليبلغ ذروته في المدة ١٣٨٠–١٣٨٥، إذ ارتفعت الأجور الحقيقية بنحو ٨,٧٪ بين ١٣٨٠_١٣٩٠، لتبلغ اعلى مستوياتها خلال القرن الرابع عشر، مما يدل على تحسن اقتصادي ملموس في دخل العمال، سواء من حيث الأجور النقدية أو القدرة الشرائية.

يطرح ذلك الاتجاه الاقتصادي تساؤلًا جوهريًا: كيف يمكن تفسير ارتفاع الأجور الاسمية والحقيقية في ظل الانخفاض الحاد في أسعار الحبوب والمنتجات الحيوانية خلال أواخر القرن الرابع عشر؟ يمكن إرجاع الارتفاع إلى عدة عوامل لعلّ أبرزها، النقص الحاد في الأيدي العاملة نتيجة التداعيات الديموغرافية الهائلة للموت الأسود، فقد أدى الوباء إلى تقليص كبير في حجم القوى العاملة، في وقت لم يتراجع فيه الطلب على العمل بالقدر نفسه، مما أسفر عن اختلال واضح بين العرض والطلب في سوق العمل(٤٠).

وفي ظل الاختلال، ازدادت الحاجة إلى العمال، واكتسب هؤلاء قوة تفاوضية غير مسبوقة، مكنتهم من المطالبة بأجور أعلى وتحسين شروط العمل، وقد ساهمت المنافسة المتزايدة بين ملاك الأراضي وأرباب العمل على استقطاب اليد العاملة المتبقية في دفع مستويات الأجور الاسمية إلى الارتفاع، رغم تراجع أسعار السلع الأساسية، وبذلك، يمكن النظر إلى ذلك التحول بوصفه أحد أبرز مظاهر إعادة التوازن في النظام الاقتصادي(٤١).

فضلا عن ذلك، لم تنجح قوانين العمل في كبح ارتفاع الأجور، اذ حاولت السلطات التدخل للحد من زيادة الأجور من خلال إصدار قوانين مثل مرسوم العمال لعام ١٣٤٩ وقانون العمال لعام ١٣٥١، التي فرضت قيودًا على الأجور وأجبرت العمال على العمل بأجور ما قبل الوباء، ومع ذلك، لم تكن القوانين فعالة على ارض الواقع، بسبب نقص القوى العاملة، واستمرار هروب العمال إلى المناطق التي تعرض أجورًا أعلى، فضلا عن تساهل السلطات مع منتهكي تلك القوانين، مما جعل تطبيقها محدودًا وأدى إلى استمرار ارتفاع الأجور، في الوقت نفسه، ادى تناقص خدمات العمل (المفروضة على الاقنان) واستبدلاها بالعمالة المأجورة إلى ارتفاع اجور العمل بسبب الحاجة الملحة للحصول على العمالة(٤٢).

كان من الطبيعي أن يؤدي ارتفاع الأجور الاسمية، بالتزامن مع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية، إلى زيادة الأجور الحقيقية للعمال، والتي تعكس القوة الشرائية الفعلية

للأجور، فقد أسهم التوازن بين تراجع الأسعار وارتفاع الأجور الاسمية في تعزيز القدرة الشرائية للعمال، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في مستوى معيشتهم. بشكل عام، تضافرت تلك العوامل جميعها لتؤدي إلى ارتفاع واضح في مستويات الأجور خلال العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر، كان الارتفاع نتيجة مباشرة للتحولات الديموغرافية، والتغيرات في سوق العمل، والاستجابات الاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت الموت الأسود، وعلى الرغم من محاولات السلطة الملكية السيطرة على الأجور، فإن القوى الاقتصادية كانت أقوى من القيود التشريعية، مما ساهم في إحداث تغيير جوهري في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إنكلترا خلال تلك المدة [٤٣].

من خلال ما سبق، يتضح أن الانخفاض في أسعار الحبوب كان العامل الأكثر تأثيرًا في تحسين الأجور الحقيقية، لا سيما خلال المدة الممتدة بين ١٣٨٦ و١٣٩٠، أما أسعار اللحوم، فرغم تراجعها في بعض الحقب، فإن تأثيرها كان أقل وضوحًا، إذ اقتصر الانخفاض الملحوظ على المدة ١٣٩١–١٣٩٥ فقط. وعلى الرغم من أن الأجور الاسمية لم تسجّل ارتفاعات كبيرة خلال تلك المرحلة، فإن التراجع العام في الأسعار، خصوصًا أسعار المواد الغذائية الأساسية، ساهم في رفع الأجور الحقيقية، ما أدى إلى تحسّن ملحوظ في مستوى معيشة العمال. ويمكن القول إن ذلك التحسن لم يكن نتيجة لزيادة الأجور الاسمية بحد ذاتها، والتي ظلت تنمو بوتيرة بطيئة، بل كان ناجمًا بالدرجة الأولى عن الانخفاض النسبي في أسعار السلع، وهو ما عزز القدرة الشرائية للطبقات العاملة في إنكلترا في أواخر القرن الرابع عشر [٤٤].

رابعاً: تحسن صناعة النسيج والمعادن

من المؤشرات الأخرى التي تدل على تحسن الوضع الاقتصادي في انكلترا انذاك، هو التحسنات الملحوظة في قطاع الصناعة والتعدين. إذ شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الرابع عشر، توسعًا صناعيًا، وإن كان بمعدلات متفاوتة بين المناطق، فقد ازدهرت بعض الصناعات مثل التعدين والنسيج.

يُعدّ التوسع في صناعة المنسوجات والجلود من أبرز مظاهر ذلك التحول، لاسيما في أعقاب النمو السريع الذي بدأ في سبعينيات القرن، وتركّز في مراكز الإنتاج الرئيسة. فعلى

سبيل المثال، واصلت صادرات الملابس الرخيصة منخفضة الجودة – مثل قماش "الجيرسي" – نموها المطّرد حتى تسعينيات القرن، في مؤشر واضح على تزايد الطلب الخارجي وتكثّف الإنتاج، وتشير التقديرات إلى أن حجم صادرات القماش الإنكليزي خلال تلك المدة بلغ ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام ١٣٥٠[٤٥].

انعكس ازدهار تلك القطاعات إيجابًا على زيادة الدخل الفردي، اذ ارتفع بحوالي ٢٠% بين فترتي ١٣٧٥-١٣٨٤ و١٣٨٥-١٣٩٤، ما يعكس زيادة في الإنتاج الصناعي خلال تلك المدة، على الرغم من ذلك النمو، إلا أنه تباطأ واستقر بعد ذلك، مما يعكس تسوية عامة في الاتجاهات الاقتصادية في السنوات الأخيرة من القرن الرابع عشر[٤٦].

تأثرت مناطق انكليزية عديدة بشكل كبير بظهور صناعة النسيج الهامة والمعقدة، حيث كان التوظيف في إنتاج النسيج المحلي الخشن جزءاً مهماً من اقتصاد تلك المناطق، مما أسهم في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على أنماط استخدام الأراضي في تلك المدة، اذ توسعت صناعة النسيج بسرعة، وهيمنت الصناعة على ثلاثة مشاريع كبيرة، فضلا عن مجموعة من الورش الصغيرة، التي قدمت أجوراً لحوالي ربع سكان القرية، إلا أن ذلك النمو كان سريعاً ومتقلباً، حيث انهار مجتمع عمال النسيج بنفس السرعة التي ظهرت بها، بدءًا من حوالي عام ١٣٨٠، بدأ عدد العمال في التناقص[٤٧].

إلى جانب صناعة النسيج، شهدت صناعات أخرى توسعًا ملحوظًا خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الرابع عشر، لا سيما في قطاعي التعدين والمعادن، اللذين تعافيا بقوة بعد الانكماش الحاد الذي شهده منتصف القرن، وتحديدًا في أعقاب أزمة عام ١٣٥٠، فقد ازدهرت صناعة المعادن بشكل عام، مع تركيز خاص على إنتاج أدوات المائدة وغيرها من المنتجات المعدنية الاستهلاكية[٤٨].

كما عرف إنتاج القصدير نموًا ملحوظًا في منطقتي كورنوال (Cornwall) وديفون (Devon)، في حين ازداد استخراج الرصاص في كل من منديبس (Mendips) وديربيشاير، مما يعكس إعادة تنشيط للموارد المعدنية في مختلف الأقاليم[٤٩]، حتى صناعة الفحم، التي كانت لا تزال في مراحلها الأولى وغير متطورة، بدأت تعرف توسعًا تدريجيًا في الإنتاج بحلول نهاية القرن، في عدة حقول فحم موزعة على مناطق مختلفة[٥٠].

في السياق ذاته، شهد قطاع تعدين الرصاص نموًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر، إذ اكتسبت صناعة الرصاص في ديربيشاير، أهمية خاصة ضمن الاقتصاد المعدني في إنكلترا، وعلى الرغم من التراجع الذي عرفته بعض المناطق، مثل دوقية لانكستر (Duchy of Lancaster) في أواخر القرن، فإن النشاط التعديني استمر بقوة، ولا سيما في المناجم الواقعة في الجزء الجنوبي من ديربيشاير، مثل لونغستون (Longstone)، ورولاند (Rowland)، وهاسوب (Hassop)، وأشفورد (Ashford)[٥١].

من الواضح أن ازدهار بعض الصناعات والأنشطة التعدينية كان له أثر مباشر في توسّع عدد من المدن التي احتضنت تلك الأنشطة، حتى باتت بعض المراكز الحضرية تتميّز بطابع صناعي متخصّص مع اقتراب نهاية القرن الرابع عشر. فعلى سبيل المثال، واصلت مقاطعة ويستمينستر، نموها العمراني والاقتصادي، وقد استجاب دير ويستمينستر (Westminster Abbey) لذلك التوسع عبر بناء وحدات سكنية صغيرة ومنافذ للبيع بالتجزئة داخل المدينة[٥٢].

فضلًا عن ذلك، ساهم النمو الصناعي الذي شهدته المدن في تحوّلها إلى مراكز جذب للعمالة المهاجرة من المناطق الريفية، إذ أدى توسع الصناعات المختلفة إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، وقد تدفق عدد كبير من العمال من الأرياف إلى المدن للعمل في المصانع والورش، فعلى سبيل المثال، أصبحت مدينة كولشستر (Colchester) في مقاطعة إسيكس، وجهة للباحثين عن فرص عمل في صناعة المنسوجات المزدهرة[٥٣].

في هذا السياق، يمكن ملاحظة أن التغيرات في أنماط الإنتاج وتوزيع المهن قد أسهمت بشكل فاعل في إحداث حراك اجتماعي وجغرافي واسع، تمثل في تنقّل الأيدي العاملة من المناطق الزراعية نحو المدن التي بدأت تبرز كمراكز صناعية ناشئة، وقد تسارع التحول في أواخر القرن الرابع عشر نتيجة التراجع في إنتاج الحبوب التجارية بعد عام ١٣٧٦، بالتوازي مع التوسع في بعض الصناعات الريفية والحضرية، ما أتاح لسكان الأرياف فرصًا أكبر للانخراط في أنشطة غير زراعية. وتشير الوثائق الحكومية والتشريعات المعاصرة إلى إدراك واضح لتلك التحولات الجديدة، حيث سُجّل انتقال متزايد من العمل الزراعي إلى المهن الحرفية والصناعية. فعلى سبيل المثال، لاحظت لجنة ملكية في مقاطعة

إسيكس، عام ١٣٧٧، أن عددًا من العمال بدأوا يتحولون من الزراعة إلى مهن بديلة مثل الصيد(٥٤).

بالطريقة ذاتها، تؤكد الباحثة نورة كينيون (Nora Kenyon) في دراستها على وجود نمط واضح من الهجرة العمالية من القطاع الزراعي إلى الصناعات الناشئة، لا سيما في مقاطعة إسيكس، وقد استشهدت كينيون بما يُعرف بـ قانون كمبريدج (Cambridge Statute of 1388) الصادر عام ١٣٨٨، والذي جاء كاستجابة تشريعية لمحاولة كبح التحول المتسارع في سوق العمل، فقد سعى ذلك القانون إلى تقييد انتقال سكان الريف من العمل الزراعي إلى الأنشطة الصناعية والحرفية، في محاولة من الدولة للحفاظ على هيكل القوى العاملة الزراعية(٥٥).

استنادًا إلى ما سبق، يتضح أن الاقتصاد الإنكليزي خلال عهد الملك ريتشارد الثاني قد شهد نموًا ملحوظًا في عدد من القطاعات الحيوية، بالتوازي مع مرحلة من إعادة الهيكلة الاقتصادية فرضتها التداعيات الديموغرافية والاجتماعية التي أعقبت وباء الموت الأسود، فقد أدى النقص الحاد في الأيدي العاملة إلى تحولات جوهرية في سوق العمل، تمثلت في ارتفاع الأجور الحقيقية وتعزيز القوة التفاوضية للعمال، إلى جانب تراجع العمل القسري، وظهور أنماط جديدة من العمل المأجور.

في الوقت ذاته، شهد القطاع الصناعي، لاسيما صناعات النسيج والمعادن والفحم، توسعًا ملحوظًا، ساهم في تنشيط الأسواق المحلية وتعزيز روابط التجارة الخارجية. أما الزراعة، فقد واجهت تحديات حادّة تمثلت في انخفاض أسعار الحبوب، ما أدى إلى تراجع الربحية في إنتاج المحاصيل، مقابل انتعاش ملحوظ في الزراعة الرعوية التي تطلّبت عددًا أقل من العمال وحققت مردودًا اقتصاديًا أكبر. انطلاقًا من المعطيات المتوفرة، يمكن القول إن الاقتصاد الإنكليزي في أواخر القرن الرابع عشر اتسم بالتباين والتقلب، لا بالركود أو الانتعاش الكامل، فقد عرفت بعض القطاعات، مثل الصناعة والتعدين، نموًا لافتًا، في حين عانت قطاعات أخرى، وعلى رأسها الزراعة التقليدية، من التراجع والانكماش.

وبذلك، لم يكن الربع الأخير من القرن الرابع عشر حقبة استقرار اقتصادي موحّد، بل اتسم بالتفاوت الزمني والمكاني، وهو ما يعكس الطبيعة المعقدة للتحولات الاقتصادية التي

شهدتها إنكلترا في تلك الحقبة، والتي أسهمت في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية على نحو عميق، ومهّدت تدريجيًا للانتقال إلى نمط اقتصادي أكثر تنوعًا وحداثة في القرون اللاحقة.

الخاتمة:

تكشف الدراسة عن حجم التحولات الاقتصادية العميقة التي شهدتها إنكلترا خلال عهد الملك ريتشارد الثاني (١٣٧٧–١٣٩٩)، والتي لم تكن مجرد نتائج عابرة لأزمة سكانية أو صحية، بل مثّلت نقطة انطلاق لتغيرات بنيوية مستدامة في الاقتصاد والمجتمع. فقد أظهرت المعطيات التاريخية أن تداعيات الموت الأسود، وما تبعها من نقص حاد في اليد العاملة، لم تؤدِ فقط إلى خلخلة النظام الإقطاعي القائم، بل دفعت نحو إعادة تشكيل العلاقة بين الطبقات الاجتماعية، وإعادة النظر في أنماط الإنتاج والتوزيع.

وقد بيّنت الدراسة أن التطورات لم تقتصر على القطاع الزراعي، بل شملت توسّعًا ملحوظًا في قطاعات الصناعة، خصوصًا صناعة الصوف والتعدين، إلى جانب نمو النشاط التجاري وتحسّن آليات السوق. كما كشفت عن ظهور مؤشرات على مرونة جديدة في سوق العمل، تمثّلت في ارتفاع الأجور وتحوّل في أنماط التوظيف، وهو ما يشير إلى بدايات تبلور اقتصاد أكثر تحررًا من القيود الإقطاعية.

إن ربط هذه التحولات الاقتصادية بالسياق السياسي والاجتماعي السائد في أواخر القرن الرابع عشر، يساعد في فهم ديناميات التغير في إنكلترا، ويُبرز كيف يمكن لعوامل الأزمات أن تكون محركًا رئيسًا لتطور البنى الاقتصادية على المدى البعيد. وتأسيسًا على ذلك، تُعدّ هذه الحقبة التمهيد الحقيقي للتحولات الكبرى التي شهدتها أوروبا في القرون اللاحقة، وخصوصًا في مجالات الاقتصاد والنظام الطبقي.

وعليه، فإن دراسة الاقتصاد الإنجليزي في عهد ريتشارد الثاني لا تسهم فقط في إعادة قراءة التاريخ الاقتصادي لإنكلترا، بل تفتح أيضًا آفاقًا جديدة لفهم العلاقة بين التحولات السكانية، والبنية الاجتماعية، وديناميات التغير الاقتصادي في سياقات مماثلة عبر التاريخ.

قائمة الهوامش والمصادر

[١] الموت الأسود: هو جائحة طاعونية اجتاحت أوروبا وأجزاء واسعة من آسيا وشمال إفريقيا بين عامي ١٣٤٧ و١٣٥١م، وتُعد من أشد الكوارث الطبيعية فتكًا في التاريخ البشري. انتقلت العدوى عبر البراغيث والجرذان التي كانت ترافق القوافل والسفن التجارية، فبلغ المرض الموانئ والمدن الكبرى وتفشى بسرعة هائلة في المناطق الداخلية. وقد أسفرت الجائحة عن وفاة ما بين ربع إلى نصف سكان أوروبا، وتسببت في تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، كان من أبرزها تراجع عدد السكان، وانهيار أنظمة الإقطاع، وظهور مطالبات بتغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية. ويُنظر إلى الموت الأسود بوصفه نقطة تحوّل حاسمة ساهمت في انتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى بدايات العصر الحديث. للمزيد من التفاصيل يُنظر:روبرت س جوتفريد، الموت الأسود: جائحة طبيعية وبشرية في عالم العصور الوسطى، ترجمة عبادة كحيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٧-١٨.

[1] Mark Bailey, After the Black Death: Economy, society, and the law in fourteenth-century England, Oxford University Press, Oxford, 2021, p. 234.

[١] الأجور الفعلية: هي القوة الشرائية للأجر النقدي الذي يتقاضاه العامل بشكل دوري من الأنظمة التي يعمل بها. بعبارة أخرى، هي مقدار السلع والخدمات والاحتياجات الأخرى التي يمكن للعامل الحصول عليها أو شرائها باستخدام أجره النقدي. ومن ثم، تُعتبر الأجور الحقيقية مقياسًا لمدى تلبية الأجر لاحتياجات العامل الأساسية، كما أن الأجر الحقيقي يعكس المستوى المعاشي ومستوى الرفاهية الذي تمتع به العاملون في بلد معين. ففي بعض الحالات، قد يؤدي ارتفاع الأجور النقدية في بلد ما إلى ارتفاع ظاهري في الدخل، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة تحسن المستوى المعاشي للعاملين في هذا البلد مقارنة بالبلدان الأخرى، حيث إن زيادة الأسعار والتضخم قد تؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية على الرغم من الارتفاع الظاهري للأجور النقدية في ذلك البلد. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

سعد علي حمود، ادارة الخدمة المدنية والوظيفية العامة، دار اليازوري العلمية، الأردن، ٢٠٢٢، ص ٢٤١-٢٤٢.

(١) الأجور الاسمية: هو المبلغ الذي يُعبَّر عنه بوحدات نقدية، أي المبلغ الذي يتقاضاه العامل مقابل ما يؤديه من أعمال، قد يرتفع هذا الأجر الذي يتلقاه العامل مع مرور الوقت دون أن يطرأ أي تحسن على وضعه المعيشي، وذلك في حال ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي يشتريها العامل بنفس نسبة زيادة ما يتقاضاه من أجر نقدي، في هذه الحالة، يظل الأجر الحقيقي للعامل دون تغيير. للمزيد من التفاصيل يُنظر:شيراز محمد خضر، أصول الإدارة العامة، ط ١، دار الأكاديمية، لندن، ٢٠٢٢، ص ٧٥.

(١) تعتمد البيانات الواردة في الجدول على دراسة:

John H. Munro, "The late medieval decline of English demesne agriculture demographic, monetary and political-fiscal factors," in Mark Bailey and Stephen H. Rigby, (eds), Town and countryside in the age of the Black Death, Brepols Publishers, Turnhout, 2012, p. 221.

(1) Nicholas Mayhew, "Prices in England, 1170–1750", Past & Present, No. 219, 2013, pp. 33-39.

(1) Christopher Dyer, An Age of Transition? Economy and Society in England in the Later Middle Ages, Oxford University Press, Oxford, 2005, pp. 29-30.

(1) Mark Bailey, After the Black Death, op. cit, p. 242.

(1) Bruce Campbell, "Grain Yields on English Demesnes after the Black Death", The Journal of Economic History, Vol. 57, No. 2, 1997, p. 159.

(1) P. F. Brandon, "Late-Medieval Weather in Sussex and Its Agricultural Significance", Transactions of the Institute of British Geographers, No. 54, 1971, p. 3.

(1) Bruce Campbell, "Grain Yields on English Demesnes after the Black Death", The Journal of Economic History, Vol. 57, No. 2, 1997, p. 141.

(1) Ibid, p. 159.
(1) P. F. Brandon, op. cit, p. 4.
(1) Bruce M. S. Campbell, Grain Yields on English Demesnes after the Black Death, op. cit, p. 140.
(1) Mavis Mate, "Agrarian Economy after the Black Death: The Manors of Canterbury Cathedral Priory, 1348–1391", The Economic History Review, Vol. 37, No. 3, 1984, p. 349.
(1) Mark Bailey, After the Black Death, op. cit, p. 242.
(1) Ibid, p. 238.
(1) Ibid, p. 239.
(1) David Stone, Decision-Making in Medieval Agriculture, Oxford University Press, Oxford, 2005, pp. 122-124.
(1) Mavis Mate, Agrarian Economy after the Black Death, op. cit, pp. 345-346.
(1) Christopher Dyer, Everyday life in medieval England, Cambridge University Press, Cambridge, 2000, pp. 80-82.
(1) Mavis Mate, Agrarian Economy after the Black Death, op. cit, pp. 345-346.
(1) David Stone, op. cit, p. 149-150.
(1) Ibid.
(1) George Guest, A Social History of England, G. Bell, London, 1921, pp. 82-83
(1) Bruce Campbell, "The Land," The Agrarian History of England and Wales, Vol. 2, 1042–1350, ed. H. E. Hallam, Cambridge University Press, Cambridge, 1988, p. 186.
(1) David Stone, op. cit, p. 127.
(1) Ibid.
(1) Richard Britnell, The Commercialization of English Society, 1000–1500, Cambridge University Press, Cambridge, 1996, p. 78.
(1) Bruce Campbell, "The Land," The Agrarian History of England and Wales, op. cit, p. 187.

(1) Bruce Campbell, Grain Yields on English Demesnes after the Black Death, op. cit, p. 126.

(1) Mark Bailey, "The Rabbit and the Medieval East Anglian Economy", The Agricultural History Review, Vol. 36, No. 1, 1988, p. 12.

(1) Ibid, p. 16.

(1) Ibid, p. 19.

(1) Mark Bailey, The Rabbit and the Medieval East Anglian Economy, op. cit, p. 19.

(1) David Gould, "The Distribution of Rabbit Warrens in Medieval England: An East–West Divide?," Journal of Rural Studies, Vol. 55, 2017, pp. 9-11.

(1) Ibid, p. 18.

(1) Mark Bailey, The Rabbit and the Medieval East Anglian Economy, op. cit, p. 16.

(1) Ibid, p. 19.

(1) L. F. Salzman, English Life in the Middle Ages, Oxford University Press, Oxford, 1927, p. 238.

(1) James Bolton, op. cit, p. 208.

(1) Simon Penn and Christopher Dyer, "Wages and Earnings in Late Medieval England: Evidence from Enforcement of the Labour Laws," Economic History Review, Vol. 43, No. 3, 1990, p. 359.

(1) Mark Bailey, After the Black Death, op. cit, p. 234.

(1) Ibid, p. 250.

(1) Terrence Henry Lloyd, The English wool trade in the Middle Ages, Cambridge University Press, Cambridge, 1977, p. 88.

(1) Terrence Henry Lloyd, p. 250.

(1) Ian Blanchard, Industrial Employment and The Rural Iand Market 1380-1520, Cambridge University Press, Cambridge, 2009, pp. 229,231.

(1) L. F. Salzman, op. cit, p. 234.

(1) Ibid.

(1) Christopher Dyer, Everyday life in medieval England, op. cit, p. 129.

(1) Ian Blanchard, op. cit, pp. 232-233.

(1) Mark Bailey, After the Black Death, op. cit, p. 249.

(1) Richard Britnell, Growth and Decline in Colchester, 1300-1525, Cambridge University Press, Cambridge, 1986, pp. 77-79.

(1) Simon Penn and Christopher Dyer, "Wages and Earnings in Late Medieval England: Evidence from Enforcement of the Labour Laws", Economic History Review, Vol. 43, No. 3, 1990, pp. 362-363.

(1) Nora Kenyon, "Labour Conditions in Essex in the Reign of Richard II," The Economic History Review, Vol. 4, No. 4, 1934, p. 441.